حوار

عندما عين الاستاذ ابراهيم عبد الوهاب وزيرا للتموين في عام ١٩٥٢ كان اول قرار أصدره هو حصر انتاج البلاد من السكر ، وتوزيعه بالتساوي على كل المواطنين المقيدين في بطاقات التموين وبسعر مدعوم مع ترك الحرية لكل مواطن في أن يستوفي بقية احتياجاته من السكر من الكميات التي تستورد من الخارج وبالسعر العالمي ..

وكان ابراهيم عبد الوهاب يقصد من هذا القرار ان يكون لكل مواطن حق متساو في انتاج بلاده وبسعر معقول ، أما اذا زادت احتياجات المواطن عن هذا النصيب العادل ، فان السوق مفتوحة امامه دون ان تتحمل الحكومة اية أعباء ، على حساب ميزانيتها وقدرتها على التوسع في الخدمات والانتاج .

ولقد تذكرت هذه القصة ، وانا أتابع بيان الحكومة الاخير والذي تضمن أن الدولة تستورد سنويا اكثر من نصف مليون طن من السكر - الى جانب الانتاج المحلي الذي يبلغ اكثر من ٦٠٠ الف طن - ثم تدعم الدولة السكر وحده بما يساوي دخل مصر كله من ايرادات قناة السويس ، وفقا لتصريحات بعض المسئولين .. !!

لذلك فان قضية الدعم يجب أن يعاد النظر فيها ، لا من أجل الغائه ، ولكن من اجل تحقيق ثلاثة أهداف جوهرية !

الاول - ان ينصرف الدعم الى كمية محددة من استهلاك الفرد لكل سلعة مدعمة ، فليس معقولا ان يتزايد الدعم بغير حدود مع تزايد الاستهلاك بغير حدود ايضا .

الثاني - ان يتساوى المواطنون في الحصول على نصيبهم من انتاج وطنهم ، وهو امر يشجع في ذاته على زيادة الانتاج .

الثالث - ان يكون الدعم على بقية السلع في صورة زيادة حقيقية في اجور اصحاب الدخل المحدود من العمال والموظفين واصحاب المعاشات ، فليس معقولا ان يحصل « السباك » مثلا على عشرة جنيهات في أقل من نصف ساعة عمل ، ثم تدفع له الدولة دعما على كل رغيف يشتريه .

احمد طلعت